

وزارة المالية

قرار رقم ٦١١ لسنة ٢٠١٣

بشأن قواعد ومعايير تحديد عينة فحص ممولى ضريبة الدمغة

عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٢

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٢٥ لسنة ٢٠٠٦ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون لتحديد عينة ممولى ضريبة الدمغة التى تتولى مصلحة الضرائب المصرية فحصها
خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٢ طبقاً للقواعد والمعايير الآتية :

١ - كل الممولين الذين لم يلتزموا بتقديم التمازج الضريبية طبقاً لقانون ضريبة الدمغة
ولائحته التنفيذية المشار إليها ، ولم يقوموا بسداد الضريبة المستحقة .

٢ - كل الممولين المتقدمين بالتمازج الضريبية غير مستوفاة لجميع البيانات المتصوص عليها
فى قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية ؛

٣ - كل الممولين الذين لم يسددوا الضريبة المستحقة على التمازج الضريبية المتصوص عليها
فى قانون ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية .

(المادة الثانية)

تصدر مصلحة الضرائب المصرية التعليمات التنفيذية للقواعد والمعايير المتصوص عليها
فى المادة الأولى من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وتعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٩/١٢/٢٠١٣

وزير المالية

د. أحمد جلال

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / أسعد حمدان حسين

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣

٢٥٣٧٠ من ٢٠١٣ - ١٦٠٦